

موجز السياسات الأوروبية

سياسات الهجرة واللجوء والتنقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط



يلخص موجز السياسات هذا من مد ريلست النتائج التي توصلت إليها
حزمة العمل 7 لمد ريلست حول الهجرة والتنقل واللجوء في منطقة
البحر الأبيض المتوسط وتحدد الآثار السياسية المترتبة على ذلك.

ديسمبر/كانون الأول 2018

مقدمة

تمثل الهجرة واللجوء والتنقل شأناً مثيراً للجدل بشكل متزايد في حوكمة العلاقات الأوروبية المتوسطية. ففي منطقة البحر المتوسط، لطالما اتسم التعاون في هذا المجال السياسي بالخلافات الجوهرية بين المصالح والمقاربات، ليس فقط بين الشواطئ الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط، أو بين البلدان (على الأغلب) المرسل والمستقبل وبلدان العبور، بل أيضاً بين الأطراف المؤسسية والمجتمع المدني على كلا طرفي البحر المتوسط.

كان الهدف من حزمة العمل 7 لمد ريلست: أولاً، تطوير معرفة أعمق للمفاهيم والأولويات المتنوعة التي يمتلكها مختلف أصحاب الشأن فيما يخص الهجرة؛ ثانياً، تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي ودوره في مجال الهجرة والتنقل واللجوء في إقليم جنوب وشرق البحر المتوسط من وجهة نظر الأطراف على المستوى الشعبي، وذلك على المستوى المحلي ومستوى الاتحاد الأوروبي؛ ثالثاً، صياغة مجموعة من التوصيات السياسية التي تعكس وجهة أنظر أصحاب الشأن في المجتمع المدني، وخاصة بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط، وذلك بهدف ابتكار حوكمة للهجرة في البحر المتوسط.

من خلال تبني مقاربة من منظور غير أوروبي واستناداً إلى أبحاث تجريبية شاملة، فقد وجدت حزمة العمل 7 بأن خطاب الاتحاد الأوروبي فيما يخص مجال سياسات الهجرة يستثير بإطارين مهيمنين – أحادية الجانب والمفهوم الأمني – واللذين يترجمان على العموم إلى سياسات وممارسات أوروبية مركزية وأمنية ومشروطة. علاوة على ذلك، وجدت حزمة العمل 7 بأنه وعلى الرغم من وجود قضايا خاصة بكل بلد وجدول أعمال مختلفة لسياسات الهجرة في المغرب العربي والشرق الأوسط، فإن أصحاب الشأن لدول

جنوب وشرق البحر المتوسط المستهدفة (لبنان والمغرب وتونس وتركيا) يمتلكون تصوراً مشتركاً لسياسات الهجرة لدى الاتحاد الأوروبي على أنها مقيدة وغير فعالة بشكل تعسفي وغير ملائم، وجرى وضعها بطريقة أحادية الجانب وفرضها من خلال علاقات قوة غير متوازنة. وبمستوى عالٍ من الإجماع فيما بينهم، أوصوا بأن يغير الاتحاد الأوروبي من مقاربتة للعلاقات الأوروبية-المتوسطية ولحوكمة الهجرة على وجه الخصوص، وذلك بغية جعلها تستند على نحو أقل إلى المنظور الأوروبي والأمن، وجعلها أكثر شمولاً وتوازناً واستجابة.

تصف هذه النبذة السياسية، أولاً، كيف ينظر أصحاب الشأن إلى الفضاء المتوسطي وممارسات الاتحاد الأوروبي فيه، وثانياً، السياسات البديلة التي يوصون بها.

الدليل والتحليل

تمثيل الفضاء المتوسطي

تشير المقابلات التي أجريت في بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط الأربعة إلى أنه عند تأطير القضايا المرتبطة بالهجرة، لا يتصور أصحاب الشأن المحليون "الفضاء المتوسطي" على أنه فضاء موحد يشمل دول أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وفي المقابلات التي أجريت في تونس وتركيا على وجه التحديد، يبرز البحر المتوسط على أنه فضاء بين البلد (تونس أو تركيا) وأوروبا، حيث لا يقصد "بأوروبا" على الأغلب بأنها الاتحاد الأوروبي-27 (أي فضاء واحد)، بل كأوروبا الجنوبية، أو كدولة واحدة أو أكثر من دول أوروبا الجنوبية على وجه الخصوص (وبالتالي، بتركيز على الدول المستقبلية في البحر المتوسط).

وقد أدى طمس البحر المتوسط على أنه فضاء واحد ومشارك واختزاله إلى الفضاء ما بين أوروبا وبلد معين من بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط إلى إنتاج مجموعة من "ثنائيات المتوسط". ومن الناحية السياسية، يترجم هذا إلى تجزئة الفضاء السياسي غير التابع للاتحاد الأوروبي واستناد العلاقات عبر البحر المتوسط إلى "الثنائية". وقد أكد ممثلو مؤسسات الاتحاد الأوروبي هذا الانتقال من مقاربة متعددة الأطراف إلى مقاربة ثنائية محضة في علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين.

كما أعربت بعض الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط (وخاصة تونس) عن أسفها لغياب التعاون الإقليمي الجنوبي-الجنوبي، وخاصة في مجال سياسات الهجرة. وكما أشار أصحاب الشأن في بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط، فمن دون رؤية إقليمية كلية، فإن البحر المتوسط سيبقى محكوماً بأن يبقى ساحة لسياسات السيطرة والحد من المخاطر بدلاً من أن يكون فضاءً للفرص.

تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة والتنقل واللجوء

أبرز البحث الذي تم إجراؤه بأنه في الوقت الحاضر وفيما يخص مجال الهجرة، فإن هناك جدولاً أعمالاً سياسياً منفصلاً في البحر المتوسط: واحد في المغرب العربي وآخر في الشرق الأوسط. وكما هو موضح في دراسات الحالة الخاصة بنا، يعد جدول الأعمال في المغرب العربي (المغرب وتونس) أكثر تمايزاً وشمولاً، ويتضمن مجموعة أوسع من القضايا (أي هجرة رعاياهم إلى أوروبا، وهجرة المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، ووجود اللاجئين)، وعلى النقيض من ذلك، يركز جدول أعمال الشرق الأوسط (لبنان وتركيا) حالياً على قضية واحدة سائدة (وهي قضية اللاجئين السوريين) بينما القضايا الأخرى المرتبطة بالهجرة قد تم التقليل من أولويتها. تعتبر هذه الازدواجية في جداول أعمال سياسات الهجرة عنصراً ذي صلة يجب أخذه بعين الاعتبار عند تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يتعلق بهجرة الإناث، فيمكن اعتبارها على أنها "ليست قضية" ضمن جدول أعمال سياسات الهجرة لكافة بلدان جنوب وشرق بحر المتوسط التي خضعت للبحث، حيث تم تجاهلها بشكل شبه كامل من قبل الأطراف المؤسسية وأطراف المجتمع المدني، مع بعض الاستثناءات من النساء الأكاديميات وممثلو الجمعيات النسائية. تنعكس حقيقة أن هجرة الإناث لم يتم إدراجها كأحد مواضيع القضايا في عدم وجود سياسات هجرة خاصة بالنوع الاجتماعي (الجندر).

يستند تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي التالي إلى الإطار التحليلي ثلاثي الأبعاد لمشروع مد ريبست - حيث يركز على الأدوات والأطراف الفاعلة والفحوى.

الأدوات

سلط أصحاب الشأن في دول جنوب وشرق البحر المتوسط الضوء على إيجابيات وسلبيات أدوات السياسات الرئيسية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في تطبيق سياسات الهجرة الخاصة به في البحر الأبيض المتوسط. حيث ركز أصحاب الشأن في لبنان وتركيا بشكل رئيسي على قيود المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي وآليات تمويل الاتحاد الأوروبي، وذلك فيما يخص المشاريع المرتبطة باللاجئين. وعلى وجه التحديد، فقد لاحظوا مشاكل مرتبطة بالاستخدام غير الفعال للموارد، وتداخل المشاريع، والإفراط في التركيز على سياقات محددة أو مجموعات سكانية مستهدفة معينة.

وفي مقابل ذلك، تجلّى الاهتمام الرئيسي لأصحاب الشأن في المغرب وتونس بكيفية تأثير أدوات السياسات الأوروبية المتعلقة بالهجرة، وخاصة شراكات التنقل، بمقاربة الاتحاد الأوروبي في توفير الأمن. حيث ادعت أطراف المجتمع المدني بأن أدوات السياسات والمبادرات التي جرى تبنيها إلى حد الآن، أو تلك التي تخضع للمفاوضات في الوقت الراهن (بما في ذلك شراكات التنقل، واتفاقيات إعادة القبول الأوروبية، واتفاقيات تسهيل التأشيرات، وبيان الاتحاد الأوروبي-تركيا، الخ.) تستنير بشكل واضح بمقاربة موجهة نحو الأمن وقد لا تجلب سوى حلول قصيرة الأجل وجزئية ومؤقتة، لأنها من الناحية العملية لا توسع (بما فيه الكفاية) من الطرق النظامية للوصول إلى أوروبا. وحتى مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا والصندوق الاستئماني الطارئ للاتحاد الأوروبي في أفريقيا قد تم اعتبارهما متأثرين سلباً بمقاربة الاتحاد الأوروبية التي يطغى عليها الطابع الأمني. وفيما يتعلق بشراكات التنقل، شدد أصحاب الشأن في المغرب وتونس على أنها في حين تعد مفيدة لحوار السياسات والتنسيق ما بين المؤسسات وتبادل المعلومات من جهة، إلا أنها لم تجلب سوى فوائد ملموسة محدودة إلى دول جنوب البحر المتوسط حتى الآن، وخاصة فيما يتعلق بزيادة فرص التنقل وهجرة اليد العاملة، من جهة أخرى.

الأطراف الفاعلة

قام أصحاب الشأن في دول جنوب وشرق البحر المتوسط بتقييم الدور الذي تلعبه عدة أطراف فاعلة تشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع وتطبيق سياسات الهجرة في منطقة البحر المتوسط، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، والأطراف الحكومية في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، ومنظمات المجتمع المدني المحلية. فيما يلي أهم النقاط التي برزت.

الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء

يميل أصحاب الشأن في دول جنوب وشرق البحر المتوسط إلى تحديد الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية على أنهما الطرفان الرئيسيان في مجال سياسات الهجرة في البحر المتوسط، بينما بالكاد جرى ذكر الدور الذي تلعبه أطراف دولية أخرى (بما في ذلك القوى العالمية والإقليمية والناشئة). وعلى الرغم من دوره الرئيسي، فقد تعرّض الاتحاد الأوروبي للانتقاد لأنه كان محاوراً متناقضاً

وغير متسق في بعض الأحيان. ووفقاً لأصحاب الشأن في دول جنوب وشرق المتوسط، يعود سبب ذلك إلى مشاكل هيكلية مرتبطة بإطار العمل المؤسسي لدى الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى غياب التنسيق بين مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي أو حتى بين أقسام مختلفة ضمن المؤسسة الواحدة ذاتها. وفيما يخص العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، سلط أصحاب الشأن في المجتمع المدني الضوء على وجود توترات في صناعة القرارات بين المستويين الأوروبي والوطني، وخاصة فيما يتعلق بسياسات طلب اللجوء وإعادة القبول والهجرة القانونية.

الأطراف الحكومية في دول جنوب وشرق البحر المتوسط

تم إلقاء اللوم على الحكومات الوطنية لعدم وجود سياسات و/أو عدم فعالية السياسات الراهنة، وضعف التنسيق بين المؤسسات، والافتقار إلى الشفافية. حيث أبرز أصحاب الشأن في تركيا أيضاً غياب آليات التنسيق بين المستويات المركزية والمحلية للحكومات والإدارات.

منظمات المجتمع المدني في بلدان جنوب وشرق المتوسط

اشتكى غالبية منظمات المجتمع المدني المحلية من غياب عملية حقيقية تشاركية لصنع القرارات وأعربت عن رغبتها في المشاركة الفاعلة في صناعة السياسات. وفي حين اتخذت معظم منظمات المجتمع المدني في المغرب (خاصة جمعيات المهاجرين) موقفاً عدائياً جزئياً تجاه الاتحاد الأوروبي والحكومة الوطنية (مما يكشف أيضاً عن مستوى أعلى من تسييس القضية)، فقد أظهرت منظمات المجتمع المدني التونسية الأكثر نفوذاً موقفاً تعاونياً، ممتنة فرصة المشاركة في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ومُظهرة بأن الهجرة في تونس مسيسة بمقدار قليل جداً.

ولكن تبين بأن ليس جميع أنواع منظمات المجتمع المدني المحلية منخرطة في الحوار مع الاتحاد الأوروبي أو في تطبيق المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي. فغالباً ما تكون المنظمات المشاركة جزءاً من شبكات دولية لمنظمات غير حكومية وتمتلك روابط متينة مع أوروبا وطاقماً محترفاً ومهارة ومعرفة إداريتين للحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي وإدارته. ومن جانب آخر، تسعى منظمات المجتمع المدني الصغيرة والمحلية والشعبية الأصلية، التي تكون شبكتها الدولية محدودة (إن لم تكن غير موجودة أصلاً) والتي يعتمد نشاطها بشكل كبير على العمل الطوعي، إلى المشاركة في صناعة السياسات والاستشارات مع الأطراف المؤسسية (وتواجه صعوبات في الحصول على تمويل دولي).

الفحوى

فيما يخص فحوى سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي الخاصة بالبحر المتوسط، فقد شدد أصحاب الشأن في دول جنوب وشرق المتوسط على عدم فعالية سياسات الاتحاد الأوروبي المتمركزة على المنظور الأوروبي والموجهة نحو الأمن. حيث تركز هذه المقاربة على المصالح الأوروبية (سواء تلك المرتبطة بالأمن أو بالاقتصاد) بينما تهمل أولويات دول جنوب وشرق البحر المتوسط واحتياجاتها. يؤدي ذلك إلى نأي أصحاب الشأن في دول جنوب وشرق البحر المتوسط بأنفسهم، مما يؤثر على فعالية السياسات. كان هناك تقارب واسع بين كافة أصحاب الشأن في دول جنوب وشرق المتوسط حول الآثار السلبية لسياسات إدارة الهجرة التقييدية والوقائية والموجهة نحو السيطرة بشكل متزايد، بالإضافة إلى عدم فعالية مثل هذه الإجراءات على المدى البعيد. شددت أطراف المجتمع المدني في المغرب العربي وأوروبا بشكل خاص على الأثر السلبي الذي أحدثته هذه المقاربة الموجهة نحو الأمن في سياسات التنمية، لأن إضفاء الطابع الأمني على العلاقة بين الهجرة والتنمية يتعارض مع هدف معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

أبرز أصحاب الشأن في دول جنوب وشرق المتوسط بأن لهذه السياسات تأثيراً سلبياً على أمن الإنسان وحماية الحقوق، كما تؤثر على مصداقية الاتحاد الأوروبي بصفته مناصراً لحقوق الإنسان وعلى تطوير مقاربة سليمة قائمة على الحقوق للهجرة واللجوء في دول جنوب وشرق البحر المتوسط. فوفقاً لأطراف المجتمع المدني، شرّح رد الاتحاد الأوروبي على "أزمة الهجرة" في عام 2015 فكرة بأن عدم الاحترام الكامل للمعايير القانونية يمكن تبريره من أجل الوصول إلى أهداف سياسية موجهة نحو السيطرة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى آثار سلبية طويلة الأمد على الدول غير الأوروبية التي تعد أنظمة الهجرة واللجوء فيها ضعيفة ولم يتم فيها تثبيت مفهوم اللجوء كأحد حقوق الإنسان المدرجة دولياً وتوطيد التزامات الدولة بهذا الخصوص. كما تُضعف القدرة السيئة التي مثلها الاتحاد الأوروبي من قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية، حيث لم يعد بمقدورها الضغط على حكوماتها الوطنية استناداً إلى الحاجة للتوافق مع المعايير الأوروبية.

علاوة على ذلك، انتقدت أطراف المجتمع المدني (وخاصة في المغرب وتركيا) استخدام الهجرة والحماية الدولية والمساعدات الإنسانية كذرائع من خلال تحويل هذه القضايا إلى مساومات سياسية ومالية من قبل البلدان على ضفتي البحر المتوسط. كما ألقى أصحاب الشأن الأكثر نقداً (خاصة منظمات المجتمع المدني وجمعيات المهاجرين الأفريقية في المغرب) الضوء على كيفية تأثير علاقات الهيمنة ما بعد الاستعمار على حوكمة الهجرة.

الآثار المترتبة على السياسات والتوصيات

بغية زيادة فعالية سياسات الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، اقترح أصحاب الشأن الذين تمت مقابلتهم التحسينات التالية فيما يخص الأدوات والأطراف والفحوى.

الأدوات

تستتير أدوات الاتحاد الأوروبي التي جرى تبنيها إلى حد الآن بمقاربة مجزأة في مجالات السياسة المختلفة، ولكن الهجرة تتقاطع مع مجالات سياسية مختلفة وتشمل قضايا سياسية وأمنية واقتصادية-اجتماعية. وبالتالي، ينبغي أن يستند تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط إلى أدوات سياسات متكاملة وشاملة حقاً، مما يفسح المجال لتنسيق أعلى بين سياسات التعاون في مختلف المجالات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعكس أدوات سياسات الاتحاد الأوروبي تراجعاً في المقاربة الأوروبية التي تستند إلى المنظور الأوروبي والمقاربة من القاعدة إلى القمة بالنسبة إلى التعاون في مجال سياسات الهجرة وتقدماً في العلاقات المتكافئة والمتوازنة بين ضفتي البحر المتوسط.

علاوة على ذلك، ينبغي أن يحسن الاتحاد الأوروبي من تخطيطه الاستراتيجي للمشاريع. فمن أجل أن تكون المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي فعالة، ينبغي عليها أن تركز على الاحتياجات التي تحددها الأطراف الفعالة المحلية من خلال عملية من القاعدة إلى القمة؛ وينبغي أن تتوافق مدتها مع الاحتياجات المحددة، ويجب ضمان استدامتها من خلال التمويل المستمر. وكي يتم تجنب تداخل المشاريع والتوزيع غير العادل للتمويل، وينبغي أن يحسن الاتحاد الأوروبي من التنسيق مع الأطراف الفاعلة الدولية والمحلية الأخرى المنخرطة في تمويل المشاريع أو تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن تتناول المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي المهاجرين أو اللاجئين فحسب، بل يجب أن تستهدف المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً بطريقة أكثر منهجية.

الأطراف الفاعلة

برز طلب من أجل زيادة مشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين في صناعة سياسات الهجرة والمفاوضات المتعلقة بها في كلتا ضفتي البحر المتوسط. يمكن تطوير مثل هذه الحوكمة التعاونية للهجرة بطرق مختلفة تتدرج من الهجرة القانونية إلى استقبال طالبي اللجوء وإعادة توطينهم واندماج المهاجرين والتنقل قصير الأجل وسياسات التأشيرات.

ولكن عند النظر في احتمال زيادة النماذج التشاركية في حوكمة الهجرة، أبدت الأطراف الفاعلة المحلية في بلدان جنوب وشرق المتوسط قلقاً مشتركاً. فقد لاحظوا بأن استشارات ومشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في دول جنوب وشرق المتوسط مع الاتحاد الأوروبي قد أدت إلى إقامة حوار وتعاون مع نوع محدد من أصحاب الشأن. حيث يشمل ذلك منظمات المجتمع المدني الضخمة والراسخة نسبياً، والتي تمتلك علاقات قوية مع أصحاب الشأن الدوليين والأوروبيين والتي غالباً ما تستفيد من الدعم المالي للاتحاد الأوروبي. أما المنظمات الشعبية المحلية الحقيقية – والتي تكون أقل تنظيماً ولديها موارد أقل، وتمتلك ملفاً تعريفياً محدوداً (أو لا تمتلكه على الإطلاق)، وغالباً ما تكون غير قادرة أو غير راغبة بالحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي – فإنها عموماً غير منخرطة ولا تتم استشارتها من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يحصل على سبيل المثال في حالة تونس، والتي تنظر مؤسسات الاتحاد الأوروبي إليها على أنها نموذج تجريبي لصناعة القرارات التشاركية. ولكن المنظمات الشعبية أفضل اندماجاً على المستوى المحلي وتمتلك معرفة أعمق بالسياق المحلي مقارنة مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية. وبالتالي، تمثل مشاركتها الفاعلة في صناعة السياسات وتطبيقها عاملاً رئيسياً يساهم في فعالية السياسات.

الفحوى

ينبغي على الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية أن يقوموا بتوسيع وتنويع الطرق المسموحة للهجرة والتنقل، بحيث تشمل الحماية الدولية وهجرة العمالة للعمال ذوي المهارات العالية والمنخفضة والهجرة لأغراض أخرى. بعض الأمثلة الملموسة: زيادة حصص إعادة التوطين، وفتح ممرات إنسانية، وتوسيع تأشيرات الدخول المتعدد والبحث عن العمل والدراسة، وتوسيع نطاق لم شمل العائلة، ووضع سبل قانونية إضافية للدخول إلى أوروبا على أساس مؤقت أو دائري (على سبيل المثال خطط الهجرة الموسمية وقصيرة الأجل). شدد أصحاب الشأن تحديداً على الحاجة إلى تحسين حوكمة هجرة العمالة (المستدامة عالمياً)، من خلال سياسات لا تركز على العمال ذوي الكفاءات العالية فحسب ولا تتجاهل الاحتياجات التنموية للبلدان الأصلية.

وفيما يتعلق بالحماية الدولية، ينبغي على الاتحاد الأوروبي الاستثمار في آليات أكثر عدلاً لتقاسم المسؤولية. فلا يمكن أن تقتصر مشاركة الدول الأوروبية بالتحويلات المالية إلى البلدان المضيفة مثل تركيا ولبنان، بل يجب أن تتضمن آليات إعادة توطين دائمة وواسعة النطاق. تعد برامج إعادة التوطين التي تقودها منظمات غير حكومية وجمعيات خيرية، مثل Mediterranean Hope و Humanitarian Corridors في لبنان،

مبادرات ناجحة يمكن تكرارها وتوسيعها. ولكن مثل هذه التدابير ضيقة النطاق والمستهدفة غير كافية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الاتحاد الأوروبي النظر في سبل مكملة لعمليات إعادة التوطين التقليدية، مثل منح كفالات خاصة أو تأشيرات عمل أو دراسة للاجئين المعترف بهم في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي دمج خطط إعادة التوطين مع برامج التدريب التي تسبق المغادرة وآليات مطابقة تأخذ بالحسبان الروابط العائلية للاجئ والتطابق بين مهاراته وسوق العمل.

وفي مجال اللجوء، ينبغي على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء توفير مزيد من الدعم والموارد المالية لإقامة نظام استقبال سليم لطالبي اللجوء في الدول غير الأوروبية ويجب مساعدة تلك البلدان على تحسين قدرات الاندماج لديها. ولكن شدد أصحاب الشأن في دول جنوب البحر المتوسط بالإجماع على أن هذا لا يعني بأنهم سيقبلون بالمشاريع الأوروبية المتمثلة بالاستعانة بمصادر خارجية من أجل تحديد حالة اللاجئين (أو التحديد المسبق لها) في أراضيهم.

ينبغي على التعاون ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط أن يعيد ترتيب أولوياته فيما يخص حماية حقوق الإنسان والمعايير الإقليمية الدولية والمواقف المبدئية، والتي طغت عليها بشكل كبير سياسات تقييدية وخطابات أمنية من ناحية، ومقاربة ينظر إليها على أنها تحقّض الحماية الدولية إلى مستوى المصلحة التقديرية من ناحية أخرى. يعد هذا الأمر ذا أهمية قصوى من أجل تشجيع تطوير سياسات هجرة قائمة الحقوق في بلدان جنوب وشرق المتوسط، وتعزيز قدرة الأطراف الفاعلة المحلية في المجتمع المدني على ممارسة الضغط على حكوماتهم كي تمتثل إلى المعايير القانونية الدولية.

1. أوصت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في أوروبا بأن يجعل الاتحاد الأوروبي من سياسات الهجرة لديه مراعية للفوارق بين الجنسين. ويجب ألا تقتصر أفعال الاتحاد الأوروبي على تنفيذ مشاريع مخصصة للنساء فقط، والتي تتناول في معظم الحالات قضية الاتجار بالبشر فحسب. أما في مجال الهجرة، فمن المتوقع أن يمتلك الاتحاد الأوروبي سياسات هيكلية شاملة تراعي الفوارق بين الجنسين، وتتناول الجوانب المختلفة لهجرة المرأة بأسلوب شامل ومن منظور استراتيجي طويل الأمد. كما ينبغي أن تتجنب سياسات الاتحاد الأوروبي وخطابه التضحية بالنساء المهاجرات، وبالتالي المساهمة في الحصول على اعتراف بوكالتهم ودورهم في المجتمع المضيف.

العوامل المتغيرة في البحث

تستند منهجية مد ريسيت العامة إلى مقارنة لا تركز على المنظور الأوروبي وتهدف إلى الابتعاد عن تهميش منظور دول جنوب المتوسط (وخاصة المستويات الشعبية). وبغية تحقيق ذلك، تبنى مشروع مد ريسيت منهجية مبتكرة تستند إلى استشارات متعددة مع مختلف أصحاب الشأن. وضمن إطار حزمة العمل 7، أجرينا جولة مبدئية من الاستشارات مع أصحاب الشأن في لبنان والمغرب وتونس وتركيا، حيث استندت تلك الاستشارات إلى ورقة مفاهيم واستبيان مفتوح نسبياً. وبناءً على أربعة تقارير مؤقتة (تقرير واحد لكل بلد) تلخص ما يجول في مخيلة أصحاب الشأن المحليين في الشرق الأوسط وكيف يأطرون الهجرة وتقييمهم لسياسات وممارسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي، قمنا بوضع نظريات واستبيان أكثر تنظيمياً وتفصيلاً للجولة الثانية مع أصحاب الشأن في دول جنوب وشرق البحر المتوسط. كما جرى تقديم هذا الاستبيان لأصحاب الشأن في المؤسسات والمجتمع المدني الأوروبي، حيث تمت دعوتهم لإبداء ردود أفعال وتبيان مواقفهم نحو مدخلات هيكلية أظهرها أصحاب الشأن في دول جنوب وشرق المتوسط. وبذلك، استطاع البحث التجريبي الذي تم إجراؤه ضمن مد ريسيت أن يقلب المقاربة الاعتيادية التي تركز على المنظور الأوروبي والتي يتم من خلالها الأخذ بوجهات نظر وأولويات "الشركاء" في جنوب البحر المتوسط بشكل هامشي ولاحق فحسب.

ضمن إطار حزمة العمل 7، تم إجراء ما مجموعه 125 مقابلة مع 137 من أصحاب الشأن. اشترك 119 شخصاً في لبنان والمغرب وتونس وتركيا ضمن جولتين من المقابلات (91 في الجولة الأولى و28 في الجولة الثانية)، و18 في أوروبا في جولة واحدة. وتضمن هؤلاء 78 رجلاً و59 امرأة، اختلفت نسبة الرجال/النساء بشكل كبير بين دول جنوب وشرق البحر المتوسط. تضمن أصحاب الشأن الذين تمت مقابلتهم في دول جنوب وشرق البحر المتوسط بشكل أساسي: جهات فاعلة في المجتمع المدني تعمل في أو تتعامل مع القضايا المرتبطة بالهجرة واللجوء ومنخرطة إلى حد ما في صناعة سياسات الهجرة (ويتضمن ذلك أيضاً المنظمات التي تعمل بشكل عام في الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحقوق المرأة، الخ..). وهؤلاء هم: ممثلون عن منظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات المهاجرين، ونشطاء؛ وممثلون عن الشركاء الاجتماعيين (النقابات العمالية وجمعيات أرباب العمل)؛ وخبراء وأخصائيو الهجرة المحليين؛ وممثلون عن المنظمات غير الحكومية الدولية التي لديها مكاتب تشغيلية في دول جنوب وشرق البحر المتوسط. تضمّن عدد محدود من المقابلات أصحاب شأن مؤسساتيين – أي أطراف فاعلة حكومية ومؤسسات عامة في

دول جنوب وشرق البحر المتوسط (باستثناء تركيا)، بالإضافة إلى منظمات دولية تعمل في الدول موضع البحث. تضمّن أصحاب الشأن الذين تمت مفاوضاتهم في أوروبا: ممثلون عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية – المديرية العامة لشؤون الهجرة والشؤون الداخلية، وخدمات العمل الخارجي الأوروبية، ومجلس الممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية، ومؤسسة التدريب الأوروبية)؛ وممثلو المنظمات غير الحكومية الأوروبية والدولية والعابرة للدول والنقابات العمالية والمنظمات الدولية التي تعمل في مجال الهجرة و/أو اللجوء؛ وأخصائيو الهجرة الأوروبيون والخبراء وأعضاء مراكز البحوث.

هوية المشروع

اسم المشروع

مدريست

المنسق(ة)

د. دانييلا هوبر و د. ماريا كريستينا باسييلو، معهد الشؤون الدولية، روما، إيطاليا، d.huber@iaai.it ، mc.paciello@iaai.it

الإئتلاف

الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان
معهد الدراسات العربية – مناهجيات البحث والتعليم، لبنان
مركز برشلونة للشؤون الدولية (CIDOB)، إسبانيا
جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر
مركز السياسات العامة والدراسات الديمقراطية، تركيا
"كلية أوروبا" في "ناتولين"، وارسو
جامعة المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس
المنتدى الدولي والأوروبي حول أبحاث الهجرة، إيطاليا
كلية إدارة الأعمال IPAG، فرنسا
معهد الشؤون الدولية، روما
جامعة دورهام، المملكة المتحدة
جامعة مولاي إسماعيل، المغرب

مخطط التمويل

برنامج إطار عمل "Horizon 2020" للبحث والابتكار – INT-06-2015: إعادة تنشيط الشراكة بين صفتي المتوسط

المدة

April 2016 – March 2019 (36 months)
أبريل/نيسان 2016 – مارس/أذار 2019 (36 شهرًا)

التمويل

EU contribution: 2,497 million Euros
مساهمة "الاتحاد الأوروبي": 2497 مليون يورو

الموقع الإلكتروني

<http://www.medreset.eu/>

للمزيد من المعلومات

دانييلا هوبر d.huber@iaai.it، ماريا كريستينا باسييلو mc.paciello@iaai.it

قراءات إضافية

Chaaban, Jad et al. (2018), "Analysing Migration Policy Frames of Lebanese Civil Society Organizations", in *MEDRESET*

Working Papers, No. 19 (August),
<http://www.medreset.eu/?p=13617>

Harrami, Noureddine and Khalid Mouna (2018), “Migratory Management in Morocco – What Do the Stakeholders Think?”, in *MEDRESET Working Papers*, No. 20 (September),
<http://www.medreset.eu/?p=13622>

Okyay, Asli Selin (2018), “Bottom-up Approaches to EU–Turkey Migration Cooperation: A Call for Sustainable, Principled, Fair and Inclusive Governance”, in *MEDRESET Working Papers*, No. 15 (June), <http://www.medreset.eu/?p=13559>

Roman, Emanuela (2018), “Reversing the Perspective: How European Stakeholders React to Migration Policy Frames of Southern Mediterranean Counterparts”, in *MEDRESET Working Papers*, No. 18 (July), <http://www.medreset.eu/?p=13591>

Roman, Emanuela et al. (2017), “Investigating Cognitive and Normative Frames of Southern and Eastern Mediterranean Stakeholders on Migration and Mobility Issues, in Their Relations with the EU”, in *MEDRESET Methodology and Concept Papers*, No. 6 (September),
<http://www.medreset.eu/?p=13445>

Roman, Emanuela and Ferruccio Pastore (2018a), “Analysing Migration Policy Frames of Tunisian Civil Society Organizations: How Do They Evaluate EU Migration Policies?”, in *MEDRESET Working Papers*, No. 14 (June),
<http://www.medreset.eu/?p=13554>

Roman, Emanuela and Ferruccio Pastore (2018b), “Analysing Migration Policy Frames of Tunisian Civil Society Organizations: How Do They Evaluate EU Migration Policies? WP7 Country Report on Tunisia (Full Version)”, in *FIERI Working Papers*, 20 June, <https://www.fieri.it/2018/06/20/wp7-country-report-on-tunisia>